



## مدير عام «القوى العاملة» أكد منح ثلاثة أشهر للشركات ذات العقود المنتهية لتعديل أوضاعها جمال الدوسري لـ «الأخبار»: بدء العمل بتفعيل قرار الضمان البنكي للعمالة الجديدة بالقطاع الخاص اليوم

السماح بتحويل عمالة العقود الحكومية إلى صاحب عمل آخر وفق كتاب من الجهة المالكة وعلى عقد حكومي

تكثيف حملات التفتيش على الشركات والمؤسسات وعدم التهاون في تطبيق القانون على الشركات التي لا يوجد لها مقر وعنوان

آلية جديدة لبلاغات التغيب والحرص على أن يتبلغ العامل وتحويل البلاغ إلى «الداخلية» في مدة أقصاها 3 أشهر



نائب رئيس التحرير الرميضان مع جمال الدوسري وأحمد السريع

بشرى شعبان - كريم طارق

كشف مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة جمال الدوسري عن انتهاء لجنة الميزانيات من مناقشة ميزانية الهيئة. متوقعا أن يتم اعتمادها اليوم بعد الاستماع لبعض الردود.

وقال الدوسري في لقاء مع «الأخبار» إن فتح البوابة الإلكترونية لإنجاز معاملات الشركات من أهم إنجازات الهيئة. حيث خففت الكثير عن أصحاب الأعمال ومنحت كل الصلاحيات الممنوحة لموظفي الهيئة إلى الشركات لإنجاز معاملاتها من داخل الشركة.

وكشف عن السماح للمسلمين على العقود الحكومية بالتحويل على عقد آخر بموافقة الجهات المالكة عبر كتاب موجه من هذه الجهات إلى صاحب العمل الآخر بشرط أن يكون عقدا حكوميا.

وأشار إلى قيام الهيئة بإعداد دراسة تسمح بموجبها للعمالة الفنية المسجلة على عقد حكومي بالتحويل إلى صاحب عمل آخر بشرط انتهاء العقد أن يكون على العمل الجديد أيضا عقد حكومي ومتوقع صدور ذلك في قرار وزاري خلال الأيام القليلة المقبلة.

وأكد أنه بعد تجاوب أصحاب الأعمال الذين لديهم عقود حكومية منتهية مع قرارات الهيئة والمبادرة في تعديل أوضاعها منحهم الهيئة فترة ثلاثة شهور للتعديل ورفع الرمز عن ملف الشركة الرئيسية وبعد مرور الثلاثة شهور يتم إحالة الشركات التي لم تعدل أوضاع عملاتها إلى التحقيقات ويتم وضع رمز على الملف الرئيسي للشركة وتوقف جميع إجراءاتها باستثناء الإلغاء النهائي للسفر.

وبيّن الدوسري أنه على الشركات التي تنجز معاملاتها عبر البوابة الإلكترونية الاحتفاظ بالمستندات كافة العائدة إلى إذن العمل ثلاث سنوات والخاصة بتصاريح العمل خمس سنوات.

وأوضح أن أي شركة لديها عمالة وطنية مسجلة ولم تبادر لاستصدار إذن عمل لها سيوقف عنها دعم العمالة الوطنية ويتم وضع رمز على ملفها وتم التسهيل على أصحاب الأعمال عبر إصدار إذن العمل للعمالة الوطنية أسوة بالوافدة عبر البوابة الإلكترونية. موضحا أن عدد العمالة المسجلة على الباب الثالث وصل إلى ما يقارب 65 ألف مواطن.

وأشار الدوسري إلى أن قرار النسب الجديد وفق التصنيف المهني بدأ العمل فيه من تاريخ 24 فبراير وعلى الجميع التزام النسب المحددة في القرار أو دفع الغرامة المحددة 100 دينار عن كل عامل وأند مسجل على ملف الشركة.

وكشف أن عدد العمالة المسجلة على العقود الحكومية وصل إلى 330 ألف عامل وعدد العقود المنتهية بتعدي الـ 580 عقدا وأمر أخرى تطرق لها مدير عام هيئة القوى العاملة خلال لقائه مع «الأخبار»، وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

عمل إلى أي مواطن مسجل على ملفه سيتم إيقاف الدعم عنه ووضع رمز على ملفه واعتباره يقوم بتوظيف وهمي. وعلى أصحاب الأعمال الالتزام بالنسب المحددة في القرار الذي طبق في 24/2/2015 ويسري عليهم دفع الغرامة المالية البالغة 100 دينار عن كل عامل وأند مسجل على المؤسسة وبالطبع يحرم من المشاركة في أي مناقصة.

البعض يقول إن قرار فرض الضمان البنكي على عمالة القطاع الخاص غير واضح. نرجو تفسير آلية عمله؟ وعلى أي عمالة يسري؟  
● إن القرار الخاص بفرض ضمان بنكي عن كل عامل يدخل البلاد بموجب تصريح بدأ من اليوم ويسري على العمالة التي ستنفذ البلاد بعد هذا التاريخ وهو يهدف لحفظ حقوق العمالة وهم الجانب الضعيف في عقد العمل وهو عبر قيام الشركة بتزويد هيئة العمل متمثلة في الإدارة المسجل فيها ملف الشركة بخطاب ضمان مالي يتضمن رقم الحساب وكتاب تفويض للهيئة لتسهيل المبلغ عند الضرورة مثل عدم دفع الرواتب وفي حالات عدم دفع نفقات السفر

عليها أن تحتفظ بكل المستندات لمدة 5 سنوات وبالنسبة إلى إجراء تجديد إذن العمل تحتفظ بالمستندات لمدة 3 سنوات. إذن عمل «الباب الثالث» تم الإعلان عن صدور من عمل للعمالة الوطنية المسجلة على الباب الثالث لماذا؟

● إن العمالة الوطنية في القطاع الخاص تعامل في القانون الخاص بالوافدة وفق القانون بالأخص بعد أن بلغ عددها 65 ألف مواطن مسجل على الباب الثالث ويتم صرف دعم عمالة وطنية لهم من قبل برنامج إعادة الهيكلة، ومؤخرا قمنا في الهيئة بالربط الآلي مع التأمينات الاجتماعية وبرنامج الهيكلة وتم من تاريخ 24 تطبيق النسب الوطنية الجديدة الصادرة عن مجلس الوزراء وتم التسهيل على أصحاب الأعمال في فتح البوابة الإلكترونية لإصدار إذن عمل للعمالة الوطنية ألبا من الشركة ولا حاجة لمراجعة إدارة دعم العمالة الوطنية في الهيئة إلا في حالة تعديل الراتب أو المسمى الوظيفي ولا يوجد ما يمنع من تطبيق القانون وصدوره، ولا بد من التوضيح أن أي صاحب عمل لا يصدر إذن

الميزانيات وتمت مناقشتها بالكامل وابق ردود بسيطة من المتوقع أن يتم اليوم اعتمادها من لجنة الميزانيات. أعلنت عن فتح البوابة الإلكترونية وإنجاز المعاملات عبر هذه البوابة، هل هناك إجراءات محددة؟ الهيئة منذ ما يزيد على الـ 6 شهور فتحت البوابة الإلكترونية بموجب رقم سري إلى أصحاب العقود الحكومية بهدف تسهيل الإجراءات على أصحاب المشاريع وبعد التسجيل في إدارة العقود الحكومية للضمان المالي يصبح باستخدام صاحب الأعمال استخدام البوابة الإلكترونية بموجب الرقم الذي تزوده به الإدارة المختصة ويستخدم جميع الصلاحيات الممنوحة لموظف الهيئة داخل الشركة وبإمكانه إصدار تصاريح العمل وتجديد إذن العمل والإلغاء النهائي للمتواجدين خارج البلاد من الشركة دون العودة إلى الإدارة إلى جانب دفع الرسوم عبر الكي نت في الشركة. وتم الإبقاء على صدور إذن التحويل والإلغاء النهائي

تحدثت عن إجراءات صدور تصاريح العمل من الشركات بالإضافة إلى إجراءات التجديد في القطاع الخاص هل مطلوب من الشركات الاحتفاظ بالمستندات لفترة محددة لتسهيل إجراءات التفتيش؟  
● صحيح على الشركات أن تحتفظ بكل المستندات العائدة لمعاملاتها في الشركة أي أرشفة المستندات وبالنسبة إلى معاملات تصاريح العمل

مخاطبة «التجارة» لعدم منح أي صاحب عمل يستقدم عمالة ولا يوفر لهم عملا أي ترخيص جديد

تمت مناقشة الميزانية في لجنة الميزانيات في مجلس الأمة ومتوقع الاعتماد اليوم



الرميضان بشرى شعبان، وكريم طارق مع مدير الهيئة العامة للقوى العاملة خلال اللقاء

مر ما يقارب العام على انطلاق العمل في الهيئة، ما أبرز القرارات التي تم اتخاذها لإطلاق العمل الفعلي؟

● أولا تشكيل مجلس الإدارة وعقد العديد من الاجتماعات التنظيمية ونسب الموظفين واعتماد عدد من المباني للهيئة منها مبنى الجابرية، اتخاذ العديد من القرارات التنظيمية لتنظيم سوق العمل إلى جانب اعتماد عدد من المباني للهيئة الهادفة التي تعرف أصحاب الأعمال والعمال بتشريعات قانون العمل رقم 6 لسنة 2010 وما يتبعه من تشريعات خاصة في الصحة والسلامة المهنية، التي جانب تشكيل العديد من اللجان لمتابعة الأعمال لاسيما لجنة خاصة بشؤون التوظيف في الهيئة ولجان عديدة لمعالجة أوضاع العمالة وملفات أصحاب العمل وغيرها من القرارات التنظيمية.

كما تم تخصيص إدارة مبارك الكبير لأصحاب المشاريع الصغيرة، وفتح البوابة الإلكترونية أمام أصحاب المشاريع الحكومية لاسيما الحكومية لإنهاء إجراءاتهم وأصحاب الشركات في القطاع الخاص لإنجاز إجراءات التجديد للعمالة الوافدة، وصدور إذن عمل إلى العمالة الوطنية من داخل الشركات وربط توظيف العمالة الوطنية بالعمالة المقدر من إدارة تقدير الاحتياج وأيضا توفير مبان تناسب طبيعة عمل الإدارات ومنها مبنى إدارة عمل الفروانية وإدارة عمل العاصمة وتخصيص مبنى مستقل لإدارة علاقات العمل والتوسع في التفتيش، هذا بعض ما أنجزته الهيئة منذ بدء العمل فيها كهيئة مستقلة.

تم ربط فصل الهيئة نهائيا عن الشؤون باعتماد ميزانية مستقلة متى تعتمدها؟

● الهيئة بالتعاون مع وزارة الشؤون تعمل على استكمال الفصل بينهما وخلال فترة وجيزة سنتتهي من إجراءات الفصل، أما بالنسبة للميزانية الخاصة بالهيئة تتم إعداد ميزانية ورفعت إلى الجهات المختصة، وحاليا جار مناقشتها في مجلس الأمة في لجنة

إدارات العمل عالجت أكثر من 80% من المشاكل

# فتح البوابة الإلكترونية لإنجاز كل إجراءات العمل



(فريال حماد)

رئيس التحرير الزميل يوسف خالد المرزوق والزملاء رئيسة قسم المحليات عفاف مختار وبشرى شعبان وكريم طارق مع جمال الدوسري خلال اللقاء

أو نهاية الخدمة وهذا الضمان يبقى جامدا في البنك طيلة فترة عقد العمل وبعد انتهاء العقد وحصول الشركة على براءة الذمة من الهيئة يرجع المبلغ إلى صاحب العمل.

أين أصبح قرار التحويل الخاص بتحويل العقود الحكومية؟

● الهيئة حاليا تسمح بالتحويل للمسجلين على العقود الحكومية إلى الانتساب بعائل أو على أي جهة حكومية أو على عمالة منزلية، ومؤخرا سمحت الهيئة في التحويل بموجب كتاب صادر عن الجهة المالكة للمشروع إلى صاحب عمل آخر شرط أن يكون على عقد حكومي كما جرى إعداد دراسة تسمح بموجبها للعمالة الفنية المختصة المسجلة على عقود حكومية بالتحويل إلى صاحب عمل آخر وفق شرط انتهاء العقد الأول وموافقة صاحب العمل، وعلى عقد حكومي لدى صاحب العمل المراد التحويل إليه، وهذا مازال مشروع قرار إن شاء الله تصدره وزارة الشؤون قريبا، أما بالنسبة للتحويل إلى قطاع الخاص فهذا موقف نهائي ولا يوجد أي استثناء.

أعلنت قبل أسابيع عن إيقاف ملفات أصحاب الأعمال التي لديها عقود حكومية منتهية ولم تبادر إلى تسوية أوضاع عمالها، هل تم تنفيذ القرار؟

● صحيح تم حصر العقود الحكومية المنتهية ولم تتم تسوية أوضاع عمالها ولديها عمالة مسجلة على ملفات هذه العقود وعددها 580 عقدا، وتم إغلاق ملفات هذه العقود إغلاقا نهائيا ووضع رمز على ملفات الشركات الرئيسية وفور الإعلان لأصحاب الأعمال المبادرة في إجراءات تعديل أوضاع العمالة بادر عدد كبير من أصحاب الأعمال لمراجعة إدارة العقود الحكومية لتسوية أوضاع العمالة المسجلة على هذه الملفات سواء بالتحويل إلى عقد آخر أو الإلغاء النهائي للسفر ونتيجة التناوب الكبير من أصحاب الأعمال تم اعتماد منحهم فترة ثلاثة

أشهر لتعديل الأوضاع للعقد المنتهية من تاريخ صدور القرار الباقي من تاريخ انتهاء العقد بالإضافة إلى رفع الرمز عن الملف الرئيسي وبعد انتهاء الفترة المحددة تتم إحالة الملف إلى إدارة التحقيقات ووضع رمز إيقاف على الملف الرئيسي وتسجيل ضابط وإحضار للعمالة المسجلة على العقود المنتهية. وهذه الإجراءات من أجل حماية العامل، لاسيما عمالة العقود الحكومية والبالغ عددها 330 ألف عامل.

## نقطة نوعية

● هناك نقلة نوعية في عمل إدارة العمل لاسيما ذات الكثافة في أعداد المراجعين وهذا يسهل للهيئة ولكن هناك خلل مازال حاصل في بعض الإدارات لاسيما الخاصة في القضايا العمالة، ما إجراءات المعالجة لهذا الخلل؟

● صحيح، والحمد لله، وبفضل همة الشباب الكويتي إدارات العمل في المناطق تستطيع القول أنها عالجت أكثر من 80% من المشاكل التي كانت خلل العمل وصحيح هناك خلل وليس في الإدارة بل في بلاغات التغيب وفي الهيئة تعمل على معالجة هذا الخلل وتم التوجيه إلى الإدارة المعنية بأنه فور تقديم بلاغ التغيب يتم توجيه كتاب إلى إدارة التحقيقات للقيام بثلاث جولات تفتيشية وفي أوقات مختلفة والتأكد من أن المنشأة قائمة وإن العامل متغيب فعلا وإن بلاغ التغيب معلق في مكان بارز في المنشأة معمول به. ولكن هناك بعض القطاعات لا يوجد مكان للشركة ويصعب الوصول إلى العامل وهو العامل الزراعي في المزارع والرعي والمشاريع الحكومية، حيث مواقع العمل غير مقر الشركة، تعمل على إيجاد آلية لإبلاغ العامل في وجود بلاغ تغيب عليه وهناك دراسة حول آلية الوصول إلى العامل عبر البوابة الإلكترونية وتنزل المعلومات من تاريخ فتح الشكاوى ويعلم العامل أن عليه مراجعة إدارة العمل

● حيث يبلغ مباشرة 3 أشهر وبعد هذا التاريخ يحول بلاغ التغيب إلى وزارة الداخلية وتطلب من العامل تحديث بياناته عبر البوابة الإلكترونية أو موقع الهيئة في كتابة عنوان الشركة ورقم هاتف العامل وعندها يكون لدينا قاعدة بيانات نخاطب فيها بعد العامل مباشرة عبر رسائل الـ sms.

وهنا لا بد من التوضيح أنه في حال عدم وجود عنوان للشركة ولا يوجد مقر لها يتم اتخاذ إجراءات ضد صاحب العمل عبر تحويل الملف إلى رمز 71 إلغاء نهائي ومخاطبة التجار وتزويدها ببيانات صاحب العمل لعدم منح أي ترخيص نهائيا وتمنح العمالة فترة 3 أشهر لمراجعة الهيئة والقيام بالتحويل وفي حال عدم المراجعة من قبل العامل يحول إلى شؤون الإقامة لإصدار بلاغ إلقاء القبض على العامل، والهيئة على استعداد لتحويل أي عامل يدخل البلاد ولا يجد عنوانا للشركة أو عمالا لدى صاحب العمل، كل ما عليه مراجعة إدارة علاقات العمل وهي تتولى تحويل إقامته على صاحب عمل آخر ولا احد يقول ان جواز السفر محجوز ولا يمكن التحويل، هناك قرار يقول على المحكمة ان تعمل على تسليم العامل جواز السفر خلال أسبوعين من تاريخ الشكوى. وهنا لا بد من الإشارة إلى ان قطاع حماية القوى العاملة لم يبال جهدا في تسوية المنازعات في شكل وبدي وفي حال تعذر الحل الودي تتم إحالة المنازعة إلى القضاء طبقا لأحكام قانون العمل في القطاع الأهلي ويعمل أيضا على وضع آلية كم ذكرت سابقا لمعالجة بلاغات التغيب.

● الهيئة في نهاية 2014 وبعد اجتماع عقد مع وزارة الداخلية تبين لها ان هناك 10000 بلاغ تغيب مسجل في الهيئة بينما مسجل في الداخلية 2000 فقط وبناء عليه تم إلغاء 8000 بلاغ تغيب وتم إبلاغ أصحاب الأعمال بأنه بعد تقديم بلاغ التغيب ومن لم يراجع الداخلية ويسلم النموذج الخاص في بلاغ التغيب بعد مرور 15 يوما على تسلم النموذج يعتبر بلاغ التغيب كأن لم

يكن، حيث يبلغ مباشرة 3 أشهر وبعد هذا التاريخ يحول بلاغ التغيب إلى وزارة الداخلية وتطلب من العامل تحديث بياناته عبر البوابة الإلكترونية أو موقع الهيئة في كتابة عنوان الشركة ورقم هاتف العامل وعندها يكون لدينا قاعدة بيانات نخاطب فيها بعد العامل مباشرة عبر رسائل الـ sms.

أعلنت أكثر من مرة عن خطوات للقضاء على الأقامات ما الخطوات الفعلية التي اتخذتها الهيئة في ذلك؟

● الهيئة أخذت الكثير من الخطوات في مجال مكافحة ما يسمى بتجار الأقامات منها تكثيف الجولات التفتيشية وفي كل المحافظات وفي أوقات مختلفة على المنشأة، وإحالة المنشأة المعلقة أو غير القائمة بالعنوان والإدارة إلى التحقيقات وخلال الشهر الأخير من عام 2014 بينت الهيئة في إحصائية عن إحالة 6332 ملفا إلى التحقيقات منها 4021 ملفا تم إيقافها إيقافا نهائيا وإحالة أصحاب أعمال هذه الملفات إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية، والهيئة منسجمة في تطبيق القانون، لاسيما المواد الخاصة بالعقوبات ومنها عدم السماح لصاحب العمل بفتح ملف جديد قبل مرور 5 سنوات وتغريمه بين 1000 و5000 دينار أو السجن ثلاث سنوات أو العقوبتان معا أو تغريم ما بين 100 و200 دينار عن كل عامل وتحريك الدعوى الجزائية وفق أحكام المادة 138 من قانون العمل في القطاع الأهلي رقم 62010.

ولكن معظم الشركات تقول لديها إشكالية في إجراءات التفتيش، هل من آلية عمل جديدة؟

● قطاع حماية القوى العاملة ومن خلال مفتشي إدارة تفتيش العمل والذين يتمتعون بالضبطية القضائية يقومون أحكام قانون العمل ويمنح صاحب العمل مهلة لتلافي المخالفة لفترة محددة حسب المخالفة وفي حال عدم تلافي المخالفة خلال الفترة المحددة يتخذ بشأنه الإجراءات القانونية وفق القانون أحكام القانون، والقانون فوق الجميع، وبالتالي نؤكد عدم وجود أي ظلم ولا توجد أي إشكالية بشأن التفتيش.

## الثواب والعقاب مبدأ معتمد في كل إدارات الهيئة وسد النقص في أعداد الموظفين بعد اعتماد الميزانية وتوفير درجات

● هناك مشكلة مزمنة في إدارات العمل وانتقلت من الشؤون إلى الهيئة مع الانتقال وهي نقص الموظفين وإهمال البعض، ما الإجراءات للمعالجة؟

● بالنسبة لنقص الموظفين في الإدارات وبعد اعتماد الميزانية والانتهاج من إجراءات الفصل عن وزارة الشؤون واعتماد درجات للهيئة سسيتم ردف الإدارات بالأعداد الكافية من الموظفين، علما ان المتابع لإدارات العمل يتأكد ان أكثر من 80% من المشاكل التي كانت تواجه العمل حلت والمتواجدين على رأس عملهم رغم النقص يقومون بالعمل دون تأخير، كما أننا اعتمدنا في الهيئة تطبيق مبدأ الثواب والعقاب على الموظفين، وتم تشكيل لجنة لمعالجة خلل التوظيف ومعالجة أي مشكلة تواجه الموظفين.

ماذا عن الاستعداد لاستضافة مؤتمر منظمة العمل العربية؟

● تستضيف الكويت للمرة الأولى اجتماعات منظمة العمل العربية وبمشاركة جميع الدول العربية، وعن أطراف العمل الثلاثية، الحكومات والعمال وأصحاب الأعمال، وسيتم خلال مؤتمر العمل العربي الذي يصادف مع الوبيل الفضي لمنظمة العمل العربية تكريم أمين عام المنظمة على جهوده الطويلة في قيادة المنظمة وهناك أكثر من 350 شخصية مشاركة في هذا المؤتمر والوزارة تتابع التحضيرات بشكل يومي.

ما جديد القطاعات المختلفة؟

● كل قطاعات الهيئة، قطاع الاستقدام والاستخدام، وقطاع حماية القوى العاملة، وقطاع الموارد البشرية والمالية، تمارس اختصاصاتها دون أي عوائق، بل وفق تطور ملموس يوما بعد يوم وتم استحداث العديد من الإجراءات التي تؤدي إلى تبسيط العمل وتسهيل الإجراءات على المراجعين، وتم وضع خطط عمل لكل قطاع من القطاعات وتتم متابعتها شهريا وسوف نعلن عن إنجازات كل قطاع على حدة في وقته.

هناك مشكلة مزمنة في إدارات العمل وانتقلت من الشؤون إلى الهيئة مع الانتقال وهي نقص الموظفين وإهمال البعض، ما الإجراءات للمعالجة؟

● بالنسبة لنقص الموظفين في الإدارات وبعد اعتماد الميزانية والانتهاج من إجراءات الفصل عن وزارة الشؤون واعتماد درجات للهيئة سسيتم ردف الإدارات بالأعداد الكافية من الموظفين، علما ان المتابع لإدارات العمل يتأكد ان أكثر من 80% من المشاكل التي كانت تواجه العمل حلت والمتواجدين على رأس عملهم رغم النقص يقومون بالعمل دون تأخير، كما أننا اعتمدنا في الهيئة تطبيق مبدأ الثواب والعقاب على الموظفين، وتم تشكيل لجنة لمعالجة خلل التوظيف ومعالجة أي مشكلة تواجه الموظفين.

ماذا عن الاستعداد لاستضافة مؤتمر منظمة العمل العربية؟

● تستضيف الكويت للمرة الأولى اجتماعات منظمة العمل العربية وبمشاركة جميع الدول العربية، وعن أطراف العمل الثلاثية، الحكومات والعمال وأصحاب الأعمال، وسيتم خلال مؤتمر العمل العربي الذي يصادف مع الوبيل الفضي لمنظمة العمل العربية تكريم أمين عام المنظمة على جهوده الطويلة في قيادة المنظمة وهناك أكثر من 350 شخصية مشاركة في هذا المؤتمر والوزارة تتابع التحضيرات بشكل يومي.

## المرزوق: دور كبير لـ «القوى العاملة» في تسهيل الإجراءات على أصحاب الأعمال

أشاد رئيس تحرير «الأنباء» الزميل يوسف خالد المرزوق بعمل الهيئة العامة للقوى العاملة وتسهيل إجراءاتها على أصحاب الأعمال واعتماد البوابة الإلكترونية في إنجاز المعاملات، متمنيا لمدير عام الهيئة ونوابه وجميع العاملين المزيد من النجاح للنهوض بدولتنا الحبيبة الكويت.

## الوزيرة تتابع أعمال الهيئة يوميا

أكد مدير عام الهيئة جمال الدوسري على حرص وزيرة الشؤون هند الصديح ومتابعتها اليومية لكل أعمال الهيئة وتقديم التوجيهات الدائمة بضرورة تبسيط كل الإجراءات وتسهيل العمل على أصحاب الأعمال، لاسيما أصحاب المشاريع الخاصة بخطة التنمية وأصحاب المشاريع الصغيرة من الشباب الكويتي وتشجيعهم الدائم على الإنجاز.

## الرسوم الجديدة لإجراءات العمل تحتاج إلى مزيد من الدراسة

عن الرسوم الجديدة لإجراءات العمل، قال الدوسري خلال اللقاء إنها تحتاج إلى مزيد من الدراسة في مجلس إدارة الهيئة قبل الاعتماد، وبعدها تقوم الوزارة برفعها إلى مجلس الوزراء.

## آلية جديدة لبلاغات التغيب

أكد الدوسري أن هناك آلية جديدة لبلاغات التغيب، حيث يتم تسجيل البلاغ عبر اعتماد نموذج خاص يتسلمه صاحب العمل، على أن يسلمه لوزارة الداخلية خلال 15 يوما من تسلمه وتم تمديد فترة الإعلان عن بلاغ التغيب إلى 90 يوما قبل إحالته إلى الداخلية، ووضع خط ساخن للاستفسار عن بلاغات التغيب وجلسات الشكاوى العمالية جار العمل عليها مع دراسة آلية متكاملة.

## شكر لموظفي الهيئة

توجه الدوسري بالشكر لجميع موظفي الهيئة العامة للقوى العاملة على ما أنجزوه خلال العام الأول من عمر الهيئة وعلى رأسهم نواب المدير العام للقطاعات الثلاثة، أحمد الموسى وعبدالله المطوط وبردية المكيمي وجميع المديرين والمراقبين ورؤساء الأقسام والموظفين الذين لولا الجهود التي بذلوها جميعا لما حققت الهيئة ما أنجزته خلال العام الأول من عمرها، للجميع الشكر والتقدير واننا جميعا فريق عمل واحد ونعمل بيدا واحدة في خدمة وطننا الكويت.

## بيانات إحصائية خاصة بالقوى العاملة في 2014

إجمالي العمالة حتى 2014/12/31	1527068
عدد التصاريح الصادرة من 1/6/2014 - 31/12/2014	126121
أنونات العمل الصادرة لأول مرة على الأنشطة الاقتصادية	79278
تجديد إذن عمل من 1/6/2014 - 31/12/2014	408445
تحويل إلى خارج القطاع إلى الأهلي	25057
تحويل من القطاع الأهلي إلى خارج القطاع	3751
إلغاء وتحويل	109916
الإلغاء النهائي	37731

نسب العمالة الوطنية حسب النشاط الاقتصادي والمهون				
م	الأنشطة الاقتصادية	علميون وفنيون ومدبرون	كثبة وتنفيذيون	بالعون مقدمو الخدمات
1	نشاط الفنادق	5%	17%	20%
2	مكاتب السياحة والسفر	4%	20%	12%
3	شركات الطيران والشحن	15%	30%	10%
4	قطاع المناجم والمحاجر	7%	60%	1%
5	قطاع التشييد والبناء	10%	35%	13%
6	قطاع النقل والتخزين	18%	40%	15%
7	نشاط المستشفيات	3%	35%	10%
8	قطاع الكهرباء والغاز	9%	24%	35%
9	قطاع التجارة والمطاعم	9%	24%	19%
10	قطاع الخدمات الاجتماعية	10%	30%	25%
11	نشاط الصحف	8%	15%	5%
12	نشاط الجمعيات التعاونية	15%	50%	17%

نسب العمالة الوطنية حسب النشاط الاقتصادي	
م	النشاط الاقتصادية
1	البثوك
2	التمويل والاستثمار
3	الصرافة
4	العقار
5	التأمين
6	خدمات الأعمال
7	الاتصال
8	بتر وكيمياء والتكرير
9	صناعة تحويلية
10	الزراعة والصيد والرعي
11	مدارس خاصة عربية
12	مدارس خاصة أجنبية
13	دور الحضارة

يطبق هذا القرار على الشركات التي يعمل بها 25 عاملا فأكثر. يستثنى من التطبيق الحيازات الفردية في قطاع الزراعة والصيد والرعي. يتم تطبيق القرار على دور الحضارة وعلى جميع العمالة دون شرط الحد الأدنى. تلغز الجهات غير الحكومية بالنسبة المبنية في الجدول للاستفادة من الدعم العيني أو المالي أو الحصول على قسيمة أو أي ميزة عينية أو مالية أخرى أو عند التعاقد المباشر وإرساء الممارسات والمناقصات.

## النسب الجديدة التي طبقت